

Distr.: General
29 December 2010
Arabic
Original: English



رسالة مؤرّخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرّخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ التي تلقيتها من أندرس فوغ راسموسين، الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، يحيل بها التقرير الفصلي عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان عن الفترة من ١ آب/أغسطس إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو تفضّلتكم بإحاطة أعضاء مجلس الأمن علما بهذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) بان كي - مون



مرفق

رسالة مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام
من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي

وفقا لقراري مجلس الأمن ١٣٨٦ (٢٠٠١) و ١٩٤٣ (٢٠١٠)، أرفق طيه تقريراً
عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية يغطي الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين
الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (انظر الضميمة). وأغدو ممتناً لو تفضلتم بإتاحة هذا التقرير لإطلاع
مجلس الأمن.

(توقيع) أندرس فوغ راسموسين

تقرير فصلي مقدّم إلى مجلس الأمن عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية

مقدّمة

١ - يُقدّم هذا التقرير تلبيةً لطلب مجلس الأمن في قراره ١٩٤٣ (٢٠١٠). ويحيط التقرير الأمم المتحدة علماً بالتقدم المحرز في بعثة القوة الدولية للمساعدة الأمنية (بعثة إيساف)، وهو يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وقد بلغ مجموع قوام بعثة إيساف في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، ٤٣٢ ١٣٠ فرداً مقدّمين من ٢٨ بلداً عضواً في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ومن ٢٠ بلداً غير عضو في الناتو. وهذا يعني إضافة بلد جديد، هو تونغنا، خلال هذا الفصل.

٢ - وقد ظلّت البعثة طوال الفترة المشمولة بالتقرير تساعد حكومة أفغانستان وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وخلال الفترة من ١ آب/أغسطس إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، تكبّدت البعثة خسائر بواقع ٢ ٢٠١ حالة، منها ١٧٩ حالة لأفراد قتلوا في العمليات الحربية و ٢ ٠٠٧ حالات إصابة في العمليات الحربية و ١٥ حالة وفاة غير متصلة بالعمليات الحربية.

٣ - ومع استمرار عملية التحضير للتحوّل، زادت البعثة من تركيزها على تدريب وتوجيه كيانات شتّى في قوات الأمن الوطنية الأفغانية. وإدراكاً من البعثة لوجود بعض الثغرات الحرجة، فقد زادت من قدراتها وإمكانياتها بحيث تتمكّن من الاضطلاع بولايتها على نحو أكثر شمولاً. ومن منطلق التركيز على الهدف الأسمى المتمثل في تمكين أفغانستان من الاعتماد على الذات وتحقيق الاستدامة في الأجل القريب جداً، فإن الناتو/البعثة تدعو دولاً إضافية أعضاء في الأمم المتحدة إلى دعم هذه البعثة الموكلة إليها ولاية من الأمم المتحدة، وذلك بتوفير مدربين وموجهين وعوامل ممكنة لقوات الأمن الوطنية الأفغانية ولقطاعي الحكم الرشيد والتنمية المدنيين.

وفيما يلي بعض النقاط الجديرة بالذكر فيما يتعلق بالفترة المشمولة بهذا التقرير:

(أ) كما ورد في النشرة الصحفية الصادرة عن لجنة الانتخابات المستقلة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، بلغ معدّل إقبال الناخبين على صناديق الاقتراع في الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ قرابة ٤٤ في المائة من مجمل المواطنين الأفغان المسجّلين. وقد حالت العمليات الأمنية التي تّمت بقيادة أفغانية قبل الانتخابات وأثناءها وفي أعقابها دون وقوع أي هجمات كبرى أو مؤثرة على أيدي المتمرّدين، ويمكن بالتالي اعتبار الانتخابات ناجحةً واعتبار أنّها تمثّل تحسّناً إذا ما قورنت بالانتخابات الرئاسية التي أُجريت في العام الماضي؛

(ب) تجاوز قوام قوات الأمن الوطنية الأفغانية الهدف المحدد لتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ والتمثل في قوام مقداره ٢٤٣ ٠٠٠ فرد، وذلك قبل الموعد المقرر بثلاثة أشهر، ويبلغ القوام حاليا ما مجموعه ٢٦١ ٠٠٠ فرد؛

(ج) كان الإجراء اللازم اتخاذه على سبيل المتابعة في أعقاب إقرار برنامج أفغانستان لإحلال السلام وإعادة الإدماج هو إنشاء المجلس الأعلى للسلام، وهو هيئة تهدف إلى توفير توجيه استراتيجي ودعم سياسي ذي قاعدة عريضة لأنشطة إحلال السلام وإعادة الإدماج؛

(د) تماشيا مع التزام حكومة أفغانستان بتعزيز خضوعها للمساءلة ومحاربة الفساد الذي شدد عليه في مؤتمر كابول الدولي، أنشأت البعثة فرقة العمل الموحدة المشتركة بين الوكالات، "شفافية"، في أواخر آب/أغسطس ٢٠١٠. وتهدف فرقة العمل هذه إلى المساعدة على التوصل إلى فهم موحد لمشكلة الفساد في أفغانستان وإيجاد تكامل بين دعم البعثة لجهود مكافحة الفساد وبين الشركاء الرئيسيين في حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي؛

(هـ) تضمن المرسوم الرئاسي رقم ٦٢، الذي أمر فيه الرئيس حميد كرزاي بحل الشركات الأمنية الخاصة، حث البعثة والمجتمع الدولي على العمل مع حكومة أفغانستان عن كثب لتنسيق التنفيذ التدريجي للمرسوم، مع الحرص على أن يظل تركيز البعثة والمجتمع الدولي منصبًا على تعزيز الأمن ودعم إحداث تحسن على صعيدي الحكم الرشيد والتنمية، مع الإبقاء على المستويات الأمنية اللازمة للقواعد والقوافل اللوجستية والمشاريع الإنمائية؛

(و) في أعقاب الإعلان الذي صدر عن الرئيس كرزاي في تموز/يوليه، أقر مجلس الأمن الوطني الأفغاني في آب/أغسطس إنشاء "الشرطة المحلية الأفغانية". وهذا برنامج مؤقت يتمحور حول القرى ويعمل تحت مظلة وزارة الداخلية بهدف حفز جهود مكافحة التمرد في المناطق التي ليس بها وجود كاف لقوات الأمن الوطنية الأفغانية. وستقوم "الشرطة المحلية الأفغانية" بدور عنصر الإنذار المبكر وخط الدفاع الأول على صعيد القرى في مواجهة نشاط المتمردين. ومخصّص لهذه الشرطة حاليا قوام أقصاه ١٠ ٠٠٠ فرد يُلحقون بالخدمة في ٦٨ موقعا في مختلف أنحاء البلد. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان عدد ٨ من المواقع في حالة تشغيل وكان ملحقا بها ما يربو على ١ ٠٠٠ من أفراد الشرطة المحلية الأفغانية، وكان مخطّطا إنشاء ١٧ موقعا إضافيا في عام ٢٠١١. وتتعاون البعثة مع مسؤولي وزارة الداخلية وتقدم لهم الدعم لدى استعراض المناطق المرشحة لتُنشأ بها وحدات "الشرطة المحلية الأفغانية" ولدى اختيار هذه المناطق واعتمادها. وتوفّر مجالس الشورى مُنطلقا للاندماج بين الشرطة المحلية الأفغانية والقيادات المحلية.

الحالة الأمنية

٤ - لا تزال البيئة الأمنية الأفغانية معقدة، إذ توجد حركة تمرد قادرة على التكيّف لا تزال لديها القدرة على شنّ هجمات ضد حكومة أفغانستان وقوات الأمن الوطنية الأفغانية والبعثة. ومع ذلك، أسفرت العمليات التي تقوم بها قوات التحالف عن تقليص شديد لقدرة العدو على شنّ الهجمات في عدد من المناطق الأرضية الرئيسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويبقى الخطر قائما نظرا لأن العديد من العوامل التي تساعد على استمرار التمرد وتعيق القيام بعمليات فعالة لمكافحة التمرد لا يزال قائما. وفي حين أن عمليات قوات الأمن الوطنية الأفغانية والبعثة قد زادت من الضغط على شبكات المتمردين خلال عدّة شهور مضت، فقد أثبتت حركة التمرد قدرتها على التكيّف، محتفظة بقدراتها اللوجستية وقدرتها على القيادة والتحكّم. وبدأ تنفيذ عمليات أمنية أكبر حجما وأشدّ تركيزا بقصد مواصلة زيادة الضغط لإضعاف قدرة المتمردين العملياتية في جميع جوانبها، وخاصة في معاقلهم الحصينة. ومن المرجح أن يحتفظ المتمرّدون ببعض حرية الحركة، ولا سيما في المناطق الريفية حيث يقل وجود قوات الأمن الوطنية الأفغانية/البعثة، ما دام في مقدورهم الوصول إلى الملاذات الآمنة وشبكات الدعم خارج البلد. والهدف الاستراتيجي لحركة التمرد لا يزال كما هو: إيقاع خسائر كبيرة بالبعثة لتقويض الدعم الدولي لها وحمل القوات الأجنبية على الانسحاب من أفغانستان.

٥ - أمّا على مستوى المناطق، فالحالة الأمنية هي كالتالي:

(أ) القيادة الإقليمية للعاصمة - كانت الحالة الأمنية في منطقة القيادة الإقليمية للعاصمة مستقرّة، وأخفق المتمرّدون في شنّ هجمات معقدة أو مؤثرة في كابول أثناء الأحداث التي حظيت باهتمام كبير من وسائل الإعلام (عيد الاستقلال في ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٠ والانتخابات البرلمانية في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠)؛

(ب) القيادة الإقليمية الشمالية - لا تزال مقاطعتا كندوز وغلان هما الأشدّ تأثرا في هذه المنطقة. وثمة تقارير تفيد بأن هناك حالة تحبّط داخل شبكات المتمردين، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة مجمل حجم القوات (البعثة وقوات الأمن الوطنية الأفغانية) وما حدث بالتالي من تسريع لتوتيرة العمليات في منطقة القيادة الإقليمية الشمالية. وبالإضافة إلى ذلك، أحدثت جهود إعادة الإدماج في غلان وفارياب أثرا سلبيا على قدرات شبكات المتمردين؛

(ج) القيادة الشمالية الغربية - كان للعمليات الناجحة التي قامت بها البعثة/قوات الأمن الوطنية الأفغانية خلال الفترة السابقة تأثير كبير نال من قدرة قيادات المتمردين على إبقاء النشاط عند مستوى عال نسبيا. وقد سنح العديد من فرص إعادة الإدماج، وبخاصة في مقاطعتي بادغيس وفرح، وربما يدلّ هذا على أن خسائر المتمردين تؤثر سلبا على معنوياتهم وعلى رغبتهم في الاستمرار في قتال قوات الأمن الوطنية الأفغانية والبعثة؛

(د) القيادة الإقليمية الجنوبية والقيادة الإقليمية الجنوبية الغربية - ما زال جنوب البلد وجنوبه الغربي هما قلب التمرد. وتقوم قوات الأمن الوطنية الأفغانية، بالاشتراك مع البعثة، بعمليات كبرى في المنطقة لتأكيد سيطرة الحكومة. وتتواصل العمليات ويتحقق تقدّم. وتمّ تأمين مدينة قندهار إلى حدّ بعيد، وقُلّصت تدريجياً حرية حركة المتمردين، وكذلك الأماكن التي يتخذونها ملاذاً في كل من مقاطعتي قندهار وهلمند. وفي ١ آب/ أغسطس، انتقلت مسؤولية عمليات البعثة في مقاطعة أورزوغان إلى "فريق أورزوغان" الموحد المتعدد الجنسيات الذي يرفع علم البعثة؛

(هـ) القيادة الإقليمية الشرقية - ما زال الجزء الشرقي من أفغانستان يشكل إحدى البؤر الرئيسية لأنشطة المتمردين. وقد شُنّت في هذه المنطقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدة هجمات معقّدة، وإن كانت غير فعالة في معظمها، ضد قوات الأمن الوطنية الأفغانية/البعثة وضد مسؤولي حكومة أفغانستان. وما زالت درجة الخطورة عالية في المناطق المتاخمة لباكستان. وما زالت القدرة على الوصول إلى الملاذات ومحطّات إعادة التموين خارج البلد في المنطقة الحدودية بين أفغانستان وباكستان تشكّل عاملاً رئيسياً تتوقّف عليه قدرة المتمردين على مهاجمة وحدات قوات الأمن الوطنية الأفغانية والبعثة والمسؤولين الحكوميين والأفراد المدنيين.

٦ - وما زالت الهجمات المنفّذة باستخدام أجهزة متفجّرة مرتجلة هي السبب الرئيسي للخسائر في صفوف البعثة وقوات الأمن الوطنية الأفغانية والمدنيين الأفغان، حيث وقع ما مجموعه ٢٠٠٨ تفجيرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وخلال الفترة نفسها، تم اكتشاف وتدمير ٢٦٧ ٢ جهازاً، وهو ما يمثل ٥٣ في المائة من مُجمل الحوادث من هذا النوع. وقد حدث تحوّل إيجابي في نسبة عدد حالات انفجار الأجهزة إلى عدد الأجهزة التي يتمّ اكتشافها، وذلك بالأخص في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، ونتيجة زيادة الضغط على المتمردين.

قوات الأمن الوطنية الأفغانية

٧ - بلغ مجموع قوام قوات الأمن الوطنية الأفغانية حوالي ٢٦١ ٠٠٠ فرد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وبعد أن تجاوز كل من الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية في تموز/يوليه هدف النموّ المقرّر لتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، استمر كلا الكيانين في الزيادة. ولا تزال قدرات البعثة في مجال التدريب في ازدياد، وثمة حوالي ٢٨ ٠٠٠ أفغاني يتلقون التدريب حالياً في برامج تدريبية شتّى.

٨ - وقد كان تركيز جهود البعثة منصباً على تحقيق الأهداف المتصلة بزيادة قوات الأمن الوطنية الأفغانية؛ ولكنه بات الآن منصبا على بناء قوة أكثر توازنا وتحقيقا للاكتفاء الذاتي. وتعدّ مراكز التدريب وبرامج محو الأمية الخاصة بقوات الأمن الوطنية الأفغانية، والتي توفر تعليماً على المستوى الأساسي (القراءة والكتابة بلغة الداري أو الباشتون والرياضيات) عنصراً رئيسياً في جهود البعثة الرامية إلى إكساب القوات طابعا مهنياً.

الجيش الوطني الأفغاني

٩ - شهد هذا الفصل نمواً في قوام الجيش الوطني الأفغاني بحوالي ٢٤ ٠٠٠ فرد ليصل العدد إلى ما يتجاوز قليلاً ١٤٤ ٠٠٠ فرد، وبذا يكون قد تمّ تجاوز هدف توفير ١٣٤ ٠٠٠ فرد الذي كان مقرراً لتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وما زال الجيش الوطني الأفغاني يحرز تقدماً مطّرداً نحو بلوغ هدف النمو التالي المتمثل في قوام يبلغ ١٧١ ٦٠٠ فرد بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

١٠ - كما أن فعالية عمليات الجيش الوطني الأفغاني تزداد باطراد، ومما يبرهن على ذلك اضطلاع الجيش بالمسؤولية الأمنية الرئيسية خلال الانتخابات البرلمانية والتزايد التدريجي في تنفيذ العمليات الأمنية الجارية في مقاطعة قندهار تحت قيادة أفغانية. ومن التحديات القائمة على صعيد فعالية العمليات ما يتصل بالقيادة، وتخطيط ملاك الأفراد، والقيادة والتحكم على المستوى الشعبي، واللوجستيات. وينصبّ التركيز في عام ٢٠١١ على إعطاء أدوار عملية للمؤسسات والمنظمات التي تدعم القوات وتعهدها. وتعدّ قدرة الجيش الوطني الأفغاني على الاكتفاء الذاتي أمراً حاسماً لإتاحة النجاح في نقل المسؤولية الرئيسية في مجال الأمن إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية ابتداءً من أوائل عام ٢٠١١.

١١ - وبينما يتم باستمرار بلوغ أعداد القوام الكليّ المستهدفة، فإن هيكلة الجيش الوطني الأفغاني لا تزال غير متوازنة. وتفيد التقديرات بأنه من خلال الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة هذه المشكلة، سيتم في عام ٢٠١١ بلوغ حد الاستقرار فيما يتصل بالعجز الموجود في أعداد الضباط وضباط الصف. ويجري حالياً إنشاء مرفقين لتدريب ضباط الصف يوفّران القدرة على تدريب ٦ ٠٠٠ ضابط صف إضافي سنوياً. وتشير التوقعات الراهنة إلى أن العجز في عدد ضباط الصف سيتقلّص بحوالي ٧٠٠ ٤ فرد خلال العام المقبل.

١٢ - وتشمل حسابات نموّ الجيش الوطني الأفغاني تعيين ٢٩ من الإناث المتخرّجات في مدرسة إعداد الضباط برتبة ملازم ثان، مما يشكل تعزيزاً لمقاصد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وحدث كهذا هو الأول من نوعه منذ إزاحة حركة الطالبان من السلطة، وهو بمثابة خطوة كبرى نحو النهوض بحقوق المرأة في أفغانستان.

القوات الجوية الأفغانية

١٣ - ظلّت تتقدم القوات الجوية الأفغانية، وإن كانت لا تزال، كغيرها من أفرع قوات الأمن الوطنية الأفغانية، تواجه بعض التحديات من الناحية المهنية. وقد زاد قوامها بنسبة ٤١ في المائة (من ٢٧٩٧ إلى ٣٩٦٤) منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، ويُتوقع أن يبلغ عدد الطيارين ٤٢٤٠ بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. كما زاد حجم أسطول الطائرات من ٤٢ طائرة صالحة للخدمة إلى ٤٧، أي بنسبة ١٩ في المائة. وما يلبي احتياجات القوات الجوية هو تحقيق هدف الوصول بحجم الأسطول إلى ١٤٦ طائرة وبعدها الطيارين إلى ٦٠٠ بحلول السنة المالية ٢٠١٦.

١٤ - وقد استُخدمت أربع مروحيات من طراز Mi-17 تابعة للقوات الجوية الأفغانية في تقديم خدمات الإغاثة في حالات الكوارث إلى كل من أفغانستان وباكستان في أعقاب الفيضانات المدمّرة التي ضربتهما مؤخراً. فعلى مدى ٢٧ يوماً، نفّذت طواقم القوات الجوية الأفغانية أكثر من ٤٠٠ طلعة وقامت بـ ١٢٠ عملية إنقاذ حياة ونقلت ١٩٠٤ أشخاص وقامت بإيصال ١٨٨ طناً من الإمدادات الحيوية في باكستان.

الشرطة الوطنية الأفغانية

١٥ - شهد هذا الفصل نمواً في قوام الشرطة الوطنية الأفغانية بنحو ١٠٠٠ فرد ليصل العدد إلى حوالي ١١٧٠٠٠ فرد. وكما هو الحال بالنسبة إلى الجيش الوطني الأفغاني، تجاوزت الشرطة الوطنية الأفغانية في تموز/يوليه القوام المستهدف لتاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ والمحدّد بـ ١٠٩٠٠٠ فرد، أي قبل الموعد المقرّر بثلاثة أشهر. وفي الجمل، استمرّت الشرطة الوطنية الأفغانية في التقدّم نحو بلوغ الهدف المستقبلي المتمثل في قوام حجمه ١٣٦٠٠٠ فرد بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

١٦ - وعلى الرغم من أن معدّلات التجنيد في الشرطة الوطنية الأفغانية برمتها تحقّق الأهداف الشهرية، فإن معدّل التناقص في شرطة حفظ النظام المدني الوطنية الأفغانية ظلّ يفوق نسبة ١,٤ في المائة المستهدفة. كما أن التجنيد في شرطة حفظ النظام هذه ذات المهارات العالية لا يزال يمثل تحدياً، فلا يلتحق بها إلا عدد قليل للغاية من الجنّدين. وتبحث وزارة الداخلية وبعثة الناتو للتدريب في أفغانستان عن سبل للتخفيف من وطأة هذين العاملين السلبيين.

١٧ - ولا يزال إكساب الشرطة الوطنية الأفغانية الصفة المهنية هو الأولوية القصوى لبعثة الناتو، حيث يُعتبر "إعداد القادة" والتدريب لزيادة الإلمام بالقراءة والكتابة عنصرتين محوريتين

في هذه العملية. وكما حدث في الفصل السابق، يولّد دوران الأفراد طلباً كثيفاً على خدمات المؤسسة التدريبية وتتخلف معدّلات نمو أعداد الضباط وضباط الصف عن معدّلات نموّ القوة برمتها. ويتسبّب انخفاض معدّلات الإلمام بالقراءة والكتابة في زيادة المتطلبات التدريبية ويحدّ من حجم نواتج قاعدة أساسيات التدريب. وقد ساعدت الترقّيات الميدانية على التخفيف من حدة العجز الموجود في أعداد ضباط الصف، ولكن هذا سيظلّ يمثل مشكلة طوال العام المقبل. والتوسع ضمن قاعدة أساسيات التدريب أمر مرّن بما يكفي لتلبية المتطلّبات التدريبية الحالية.

١٨ - وقد حدث تحسّن طفيف في فعالية عمليات الشرطة الوطنية الأفغانية خلال هذا الفصل. وتشمل التحديات التي تجابه على صعيد الفعالية الأمور المتصلة بمجالى اللوجستيات والقيادة. وتعمل وزارة الداخلية مع بعثة الناتو على إمداد الشرطة الوطنية الأفغانية لوجستيا بالموارد على نحو أفضل.

القدرات المؤسسية

١٩ - أحرز في هذا الفصل تقدّم في تنمية القدرات المؤسسية لدى وزارتي الدفاع والداخلية، ولكن التقييمات تفيد بأن هذا المجال ما زال بحاجة إلى الدعم الدولي. وتفيد توقّعات مجلس التنمية الوزاري الأخير أن وزارة الداخلية لن يتسنى لها تحقيق الاكتفاء الذاتي قبل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويرجع تخلف التطوير المؤسسي عن نموّ القوات إلى اتخاذ قرارات واعية بزيادة حجم القوات القتالية على حساب موظفي الدعم. وإن إعادة التوازن إلى القوات في عام ٢٠١١ لأمر حاسم لتقليل الاعتماد على القوة الدولية للمساعدة الأمنية (بعثة إيساف) ولإيجاد الصلات بين القوآت الموظّفة والوزارتين اللتين تديرانها.

الخسائر في صفوف المدنيين

٢٠ - لم تسفر الزيادة الكبيرة في أعداد جنود القوة الدولية للمساعدة الأمنية (بعثة إيساف) والوتيرة العالية للعمليات في هذا الفصل عن زيادة في الخسائر التي تكبدها المدنيون بسبب أعمال القوة الدولية (إيساف) مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتواصل بعثة إيساف التمسك بالتزامها باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لحماية المدنيين من الأذى. وقد استمرّ عدد الخسائر في ازدياد في صفوف المدنيين بسبب أعمال التمرد، فقد زادت في هذا الفصل بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا عمّا كانت عليه في الفصل السابق. وأنشطة المتمرّدين هي المسؤولة عن ٩٠ في المائة من جملة الخسائر في صفوف المدنيين.

مكافحة المخدرات

٢١ - ما برحت تجارة المخدرات مصدرا لتمويل التمرد. وقد واصلت بعثة إيساف دعم حكومة أفغانستان ووحداتها المتخصصة في تطبيق الاستراتيجية الأفغانية الشاملة لمكافحة المخدرات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسفرت عمليات إيساف التي نُفذت لدعم الوحدات الأفغانية (قوات الأمن الوطنية الأفغانية وشرطة مكافحة المخدرات) عن مصادرة ١٤ طن أفيون و ٢,٢ طن هيروين و ٢,٦ طن حشيش و ٧٠ كيلوغرام مورفين بقيمة تقدّر بمبلغ ٩ ملايين دولار. وعلاوة على ذلك، قامت فرقة العمل الموحدة المشتركة بين الوكالات المعروفة بـ "نكساس" (Nexus). بمهام تبادل المعلومات مع مركز تحليل المخدرات المشترك ومركز تنسيق العمليات المشتركة بين الوكالات وإدارة مكافحة المخدرات بالولايات المتحدة الأمريكية والوكالة المعنية بالجريمة المنظّمة الخطيرة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وذلك من أجل وضع تصوّر موحد للعمليات على الصعد الإقليمي والاستراتيجي والدولي.

الحكم الرشيد

٢٢ - لضمان استتباب الأمن بشكل دائم، تعاونت بعثة إيساف والوزارات الأفغانية المسؤولة بنجاح مع لجنة الانتخابات المستقلة في إجراء الانتخابات البرلمانية الأفغانية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

٢٣ - وأطلقت مبادرة هامة لتحسين البيئة الأمنية هي برنامج أفغانستان لإحلال السلام وإعادة الإدماج الذي أُقرّ في مؤتمر كابول في تموز/يوليه. وقد أقامت بعثة إيساف شراكة مع حكومة أفغانستان لدعم مواصلة تطوير البرنامج وتنفيذه. وقد دأبت البعثة على دعم، وستظل تدعم، أنشطة البرنامج في مجال التوعية العامة ومساعدة حكومة أفغانستان في أنشطة التوعية الهادفة إلى تشجيع المقاتلين المتمردين على التخلي عن أسلحتهم والاندماج سلميا في المجتمع الأفغاني. وعلاوة على ذلك، واصلت البعثة تقديم الدعم بهدف تمكين حكومة أفغانستان من إنشاء هياكل على الصعيدين الوطني ودون الوطني لتسهيل إعادة الإدماج على نحو فعال.

٢٤ - وقد كان تحسّن البيئة الأمنية تدريجيا بفضل جهود البعثة وقوات الأمن الوطنية الأفغانية في المراكز السكانية الرئيسية وحوها. بمثابة المحفّز للحكم المحلي الرشيد. ومع أنه لا تزال هناك تحديات، فإن المنجزات التالية جديرة بالذكر:

(أ) كان قيام فرادى الجهات المساهمة في بعثة إيساف بتوزيع مهام "مشاريع القادة لإجراءات التعامل مع حالات الطوارئ" في مقاطعة قندهار عاملاً مساعداً لمسؤولي حكومة أفغانستان على تلبية الاحتياجات المجتمعية الملحة من المنظورين القصير الأجل والطويل الأجل. ويعمل القادة العسكريون والخبراء المدنيون بشكل منسق مع القادة المحليين لإرساء أسس تقديم الخدمات الأساسية كالمياه النظيفة والتعليم والرعاية الصحية؛

(ب) وفي مختلف أنحاء مقاطعة هلمند، تُبذل الجهود دعماً لإيجاد الصلات بين القرى والأحياء من جهة وبين حكومة المقاطعة من جهة أخرى. وتسفر مجالس الشورى التي تُعقد يومياً مع شيوخ القرى عن تغيير تدريجي في النظرة الأفغانية المحلية للأمر وعن سدّ الفجوة القائمة بين الحكومات المحلية وحكومات المقاطعات، ومن ثمّ زيادة الصلة بالحكومة المركزية من خلال توفير بيئة آمنة ومستقرة؛

(ج) وكان عقد أول مؤتمر لتنمية الأقاليم بإدارة أفغانية في مزار الشريف بمشاركة ممثلين عن حكومة أفغانستان والبعثة والمجتمع الدولي محطة هامة على طريق تطوّر الحكم الرشيد والتنمية في أفغانستان. والأهم من ذلك أنه يفي بالالتزام المقطوع في مؤتمر كابول بالمواءمة بين برنامج الحكم الوطني وبرامج الحكم المحلي.

٢٥ - ومن خلال التعاون المدني - العسكري الروتيني الذي يتم بواسطة أفرقة إعادة إعمار المقاطعات دعماً للمؤسسات الحكومية الأخرى، ظلّت البعثة تتعامل بشكل نشط مع المسؤولين الأفغان على الصعيد الوطني ودون الوطني والمحلي.

التنمية

٢٦ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، سهّلت الزيادة التي حدثت في وجود البعثة وقوات الأمن الوطنية الأفغانية والتقدم العملياتي الذي تحقّق في المراكز السكانية الرئيسية في جنوب أفغانستان حدوث تحسّن تدريجي أيضاً في تنسيق الجهود الأمنية والإنمائية إلى جانب تعزيز أنشطة التوعية التي تقوم بها حكومة أفغانستان في المنطقة. وبالنسبة للفترة المشمولة بالتقرير، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

(أ) أسفرت عملية هامكاري التي تقوم بها قوات الأمن الوطنية الأفغانية/بعثة إيساف في مقاطعة قندهار عن تحسّن في عدد من جوانب البنية التحتية للأمن المادي بمدينة قندهار. وقد أتاح تحسّن الحالة الأمنية افتتاح مشاريع أعمال جديدة داخل مدينة قندهار وحولها، وزيادة حرية حركة السكان وتعزيز حمايتهم. وقد حدث نموّ في المبادرات الإنمائية التي تضطلع بها حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي جنباً إلى جنب مع العمليات الأمنية التي تقوم بها البعثة وقوات الأمن الوطنية الأفغانية - فهذه تعزّز مكاسب تلك والعكس صحيح؛

(ب) وأبرزت عملية "مشترك" التي تنفذها قوات الأمن الوطنية الأفغانية/بعثة إيساف في مقاطعة هلمند دلائل مشجعة على أن ثمة تأثيرات مساعدة لجهود تحقيق الحكم الرشيد والتنمية في المنطقة تتولد عن التراكم المطرد للمكاسب الأمنية. وقد مكّن تحسّن الحالة الأمنية الناجبين في "مرجة" من تسجيل أسمائهم وأتاح إنشاء أربعة مراكز اقتراع للانتخابات البرلمانية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، شهدت ولاية هلمند للمرة الأولى منذ ست سنوات افتتاح مدرسة ثانوية في منطقة "مرجة" إلى جانب ثلاث مدارس أخرى.

٢٧ - وتتجلى الأدلة على حدوث تقدّم بطيء، ولكن ثابت، على صعيد التنمية في زيادة الإيرادات الحكومية وحدوث تحسّن طفيف في مجالات الصحة والتعليم والاقتصاد الكلي والبنى التحتية. وعلى الرغم من علامات التقدّم المفاد بها، فإن إمكانية مواكبة جهود تحقيق الحكم الرشيد والتنمية للعمليات الأمنية ما زالت ماثرا للمخاوف نظرا لمحدودية القدرات الأفغانية في الوقت الحالي ومحدودية القدرات في مختلف أنحاء البلد.

٢٨ - وبالتالي، فإن بعثة إيساف ما زالت تدرك وتؤكد أهمية الاعتراف بأن هناك ارتباطا صريحا بين الحكم الرشيد والأمن والتنمية. فبدون أن يكون هناك نمو مستمر وناجح في كل مجال من هذه المجالات الثلاث، يرجح ألا تُستدام المكاسب المتحققة في أي منها في الأجل الأطول. ويرى التوسع في إشراك المدنيين كأمر لازم للتحرك بلا رجعة في اتجاه عملية التحوّل وتحقيق الهدف الذي وضعته حكومة أفغانستان والمتمثل في أن تتولّى قوات الأمن الوطنية الأفغانية المسؤولية الرئيسية عن الأمن في جميع أنحاء البلد بحلول نهاية عام ٢٠١٤.